Journal of Alasmarya University
Volume 12, December 2009

مجلة الجامعة الأسمرية
المجلد الثاني عشر، ديسمبر 2009

التهميش على إعراب الدرويش

د. محمد حلمي عبد السلام*

تمهيد

يعد كتاب (إعراب القران الكريم وبيانه) للأستاذ محيي الدين الدرويش من أهم المراجع الحديثة في بابه، ينهل من فيضه الدارسون ويستعين به الباحثون حيث يتميز بسهولة العرض بعيداً عن الإسهاب الممل والاختصار المخل، وقد جمع إلى هدفه الرئيس -وهو الإعراب- طرفاً من الفوائد اللغوية والصرفية والنحوية والبلاغية والتاريخية مطرزة بشواهد من روائع الشعر العربي في عصوره المختلفة، ولا عجب في ذلك فالأستاذ محيي الدين الدرويش -رحمه الله- أديب وشاعر وعالم باللغة والنحو وقد استغرق منه هذا العمل الجليل عشرين عاما مستعينا بآراء السابقين[1]، وقد أشار إلي ذلك في مقدمته حيث قال[2]: «ولست أدل به لأنه عن أئمة البيان مقتبس»، فهو عمل جليل لا ينكر فضله ولا يغمط صاحبه حقه، والجهد المبذول فيه عظيم، وأحسب أجره عند الله أعظم، واسأله -سبحانه- أن يجعل هذا العمل في ميزان حسنات صاحبه -رحمه الله-.

وقد دفعني تقديري لهذا العمل إلى تسجيل ما رأيته من سهو هنا أو سبق قلم هناك، مما لا يقلل من شأن هذا العمل أو من شأن صاحبه، فالسهو والخطأ من طبيعة

---

* جامعة 7 أكتوبر.

1- انظر إعراب القرآن الكريم وبيانه محيي الدين درويش، دار اليمامة للطباعة والنشر، دار ابن كثير للطباعة والنشر دمشق، بيروت، ط 7، 1420هـ-1999م، ص15.

2- المصدر نفسه، 14، 21.

البشر والكمال لله وحده.

وقد آثرت أن ألتزم بعرض ملاحظاتي بادئا من الجزء الأول دون التقيد بالباب النحوي الذي تنتمي إليه المسألة، كما أذكر المواضع الأخرى التي ترد فيها الملاحظة نفسها تجنبا للتكرار، والملاحظات التي تضمنها هذا البحث ليست حصراً لكل ما قد يكون في الكتاب من ملاحظات، وقد التزمت في تحليل الملاحظات بعرض ما ذكره المؤلف من إعراب، ثم تحديد ما أراه في هذا الإعراب مدعما رأيي بالقاعدة المتفق عليها أو بما ذكره المؤلف نفسه في مواضع أخرى من إعراب، يطابق ما نصت عليه القاعدة واتفق عليه النحويون، والهدف من هذا كله إنما هو الإسهام في هذا العمل الجليل لتكتمل به الفائدة ويعم النفع إن شاء الله.

صاحب الكتاب

محيي الدين الدرويش أديب وشاعر وعالم باللغة والنحو، ولد في مدينة حمص سنة ثمان وتسعمائة ألف، وتلقى علومه الابتدائية والثانوية في حمص، ونال إجازة دار المعلمين العليا بدمشق، ثم عمل مدرسا للغة العربية في مدارس حمص الرسمية والخاصة، وتخرج على يديه أجيال من الأدباء والشعراء ومحبي اللغة والبلاغة، ومن أعماله العلمية (تقويم اليد واللسان) بالاشتراك مع الشاعر رفيق خوري، وديوان (ديك الجن الحمصي) جمعه بالاشتراك مع عبد المعين الملوحي، و(الصور الفنية المقتبسة من القرآن الكريم)، سلسلة من الدراسات أصدرها في مجلته (الخمائل) و(حديث الثلاثاء) و(صور زاهية من تاريخنا العربي)، وديوان شعر مخطوط، و(إعراب القرآن الكريم وبيانه) في ثلاثين جزءا، وقد عاش محيي الدين الدرويش فقيرا إلى أن لبى نداء ربه سنة اثنتين وثمانين وتسعمائة وألف من الميلاد، ودفن رحمه الله في مسقط رأسه حمص[3].

التهميش

1. في قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلْفُۢ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: 88] قال المؤلف[4]: «... الفاء استئنافية، وقليلا: نعت لمصدر محذوف، أي: يؤمنون

3- إعراب القرآن الكريم وبيانه محيي الدين درويش 18، 19.

4- المصدر نفسه 137/1.

إيمانا قليلا». وفي قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ مِثۡلَ قَوۡلِهِمۡ﴾ [البقرة: 113] قال[5]: «كذلك الجار والمجرور نعت في محل نصب لمفعول مطلق محذوف، أي: قالوا مثل ذلك». وفي قوله تعالى: ﴿يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ﴾ [آل عمران: 154] قال[6]: «... وغير الحق صفة لمفعول مطلق محذوف».

ويتضح مما سبق أن المؤلف يبقى على موقع الصفة بعد حذف موصوفها المفعول المطلق[7]، ثم نجده في مواضع أخرى يعرب صفة المفعول المطلق المحذوف مفعولاً مطلقاً، ومن ذلك ما جاء في إعرابه لقوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ﴾ [البقرة: 198] حيث يقول[8]: «كما هداكم: الكاف حرف جر، و(ما) مصدرية وهي مع مجر ورها في محل نصب مفعول مطلق».

وفي قوله تعالى: ﴿فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَذِكۡرِكُمۡ ءَابَآءَكُمۡ﴾ [البقرة: 200] يقول[9]: «كذكركم: الكاف مع مجرورها في محل نصب مفعول مطلق، أي اذكروا الله ذكراً مماثلاً لذكركم آباءكم». وفي قوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُر رَّبَّكَ كَثِيرٗا﴾ [آل عمران: 41] يقول[10]: «وكثيراً مفعول مطلق أو ظرف زمان، أي ذكراً كثيراً، أو وقتاً كثيراً».

ويتضح من الأمثلة السابقة أن المؤلف -رحمه الله- يبقي إعراب صفة المفعول المطلق المحذوف على ما هي عليه قبل الحذف أحيانا. وفي أحيان أخرى يعطي الصفة إعراب المفعول المطلق المحذوف فينص على أنها مفعول مطلق، والأولى أن تسمى صفة المفعول المطلق المحذوف نائباً عن المفعول المطلق كما نص على ذلك العلماء،

5- إعراب القرآن الكريم 160/1.

6- المصدر نفسه 549/1.

7- انظر مواضع أخرى لهذا الإعراب في سورة البقرة الآية 158، وسورة النساء الآية 46 في 33/2 وسورة المائدة الآية 77 في 277/2 وسورة الأعراف الآية 54 في 564/2 وسورة الأنفال الآية 31 في 132/3، والآية 45 في 147/3 وسورة طه الآية 33 في 676/4 والآية 58 من سورة القصص في 634/5 وسورة ص الآية 27 في 458/6 وسورة الجن الآية 4 في 689/8 والآية 5 في 90/8.

8- المصدر نفسه 264/1.

9- المصدر نفسه 265/1.

10- المصدر نفسه 346/1 (وانظر سورة النحل الآية 112، وسورة طه الآية 37 في4/ 678، وسورة سبأ الآية 7 في 217/6.

قال ابن مالك[11]:

وقـــد يـــنوب عـــنه صـــفة أو عدد أو (كل) أو (بعض) كـ(كَلَّ الجدّ جدّ)

وقد ذكر المؤلف -رحمه الله- القاعدة تحت عنوان (فوائد) حيث قال[12]: ينوب عن المصدر ثلاثة عشر شيئاً فتعطى حكمه وهي:

- اسم المصدر: أعطيتك عطاء.
- صفته: اذكروا الله كثيراً.
- ضميره: العائد عليه.
- مرادفه: فرح جذلاً ... الخ.

وقد جاء إعراب المؤلف مطابقاً لما أقره العلماء في مواضع أخرى، ومن ذلك ما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النساء: 49] حيث قال[13]: «وفتيلاً نائب مفعول مطلق». وفي قوله تعالى: ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً﴾ [النحل: 41] يقول[14]: «وحسنة: صفة لمصدر محذوف، أي: تبوئة حسنة فهي نائب مفعول مطلق».

هذا ولم يعرب المؤلف -رحمه الله- صفة المفعول المطلق فقط مفعولاً مطلقاً، وإنما أعرب لفظ ﴿كُلَّ﴾ مفعولاً مطلقاً في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ﴾ [الإسراء: 29] حيث قال[15]: «وكل البسط مفعول مطلق».

وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾ [الزمر: 67] حيث قال[16]: «وحق قدره نصب على المفعولية المطلقة». وكذلك أعرب عدد المفعول المطلق مفعولاً مطلقاً في أكثر من موضع ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: 4] حيث قال الأستاذ[17]: «وثمانين مفعول مطلق».

11- شرح الكافية الشافية 655/2.
12- انظر إعراب القرآن الكريم 317/2.
13- المصدر نفسه 38/2.
14- المصدر نفسه 246/4.
15- المصدر نفسه 350/4.
16- المصدر نفسه 536/6.
17- المصدر نفسه 240/5.

وفي قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا نُّؤْتِهَآ أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ﴾ [الأحزاب: 31] يقول[18]: «ومرتين نصب على المفعول المطلق أو الظرفية الزمانية» وفي قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [غافر: 11] يقول[19]: «واثنتين مفعول مطلق ناب عدده عن المصدر أي إماتتين اثنتين، وكذلك وأحييتنا اثنتين».

كما أن المؤلف يسمي مرادف المفعول المطلق مفعولاً مطلقاً ففي قوله تعالى: ﴿لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا﴾ [الكهف: 18] يقول[20]: «وفراراً مفعول مطلق من معنى الفعل قبله، لأنه مرادفه» وفي قوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ خُبْرًا﴾ [الكهف: 68] يقول[21]: «وخبراً مفعول مطلق لتحط في المعنى، لأن لم تحط بمعنى لم تخبر» وفي قوله تعالى: ﴿وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا﴾ [مريم: 90] يقول[22]: «وهدّا مصدر في موضع الحال، أي مهدودة، أو مفعول مطلق لأنه مصدر على غير لفظ الفعل، وإنما هو مرادفه، لأن الخرور هو السقوط والهدم».

وكما فعل المؤلف مع (كل) والعدد والمرادف فإنه أعرب أيضاً آلة المفعول المطلق مفعولاً مطلقاً ففي قوله تعالى: ﴿فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ دَرَجَةً﴾ [النساء: 95] يقول[23]: «ودرجة مفعول مطلق لأنها آلة التفضيل ورفع المرتبة فهو كقولك: ضربته سوطاً».

والأولى في هذا كله أن يعرب نائباً عن المفعول المطلق كما نصت القاعدة وقد طبق الأستاذ هذه القاعدة في مواضع متعددة، فهو يعرب كلمة ﴿بَعْضَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾ [الحاقة: 44] نائباً عن المفعول المطلق حيث قال[24]: «وبعض الأقاويل نائب مفعول مطلق».

18- إعراب القرآن الكريم 166/6.

19- المصدر نفسه 553/6.

20- المصدر نفسه 454/4.

21- المصدر نفسه 519/4.

22- المصدر نفسه 649/4 (وانظر إعرابه للآيتين 74، 79 من سورة الإسراء في 392/4،399 وللآية 57 من سورة القصص في 5/ 633)

23- المصدر نفسه 96/2.

24- المصدر نفسه 61/8.

وفي قوله تعالى: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ﴾ [النور: 2] يقول[25]: «ومائة جلدة نائب مفعول مطلق، لأن المفعول المطلق ينوب عنه عدده». وفي قوله تعالى: ﴿ وَيَدْرَؤُاْ عَنْهَا ٱلْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَٰدَٰتٍ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ [النور: 8] يقول[26]: «وأربع شهادات نصب على المصدر فهو نائب مفعول مطلق».

وهكذا نجد المؤلف يسمي الصفة الواقعة نائباً عن المفعول المطلق صفة لمصدر محذوف في موضع، ويسميها مفعولاً مطلقاً في موضع ثان، ويسميها نائباً عن المفعول المطلق في موضع ثالث، كما وجدناه يسمي نائب المفعول المطلق غير الصفة مفعولاً مطلقاً في موضع، ونائباً عن المفعول المطلق في موضع آخر، كما رأينا في إعرابه لكلمة (اثنتين) في الآية الحادية عشرة من سورة (غافر)، وإعرابه لكلمة (مائة) في الآية الثانية من سورة النور، ولكلمة (أربع) في الآية الثامنة من السورة نفسها، وفي هذا ما يربك الباحث أو الدارس في قاعدة متفق عليها يفترض فيها الاطراد، والصواب أن تسمى الأشياء بأسمائها فيفرق بين المفعول المطلق ونائب المفعول المطلق، أو أن يختار المؤلف مصطلحاً واحداً لهذا الموقع الإعرابي حتى لا يقع القارئ في لبس وتخبط بين أكثر من مصطلح.

2. في قوله تعالى: ﴿ وَحَآجَّهُۥ قَوْمُهُۥ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنِ ﴾ [الأنعام: 80] يقول[27]: «وهدان: فعل ماض والنون للوقاية، والياء المحذوفة مفعول به، ويجوز حذفها وإثباتها في الوصل، والجملة في محل نصب على الحال من الياء في ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي﴾ أي: أتجادلونني في الله حال كوني هادياً لي.؟» والصواب أن يكون التقدير (أتجادلونني في الله حال كوني مهدياً من الله)، على أن صاحب الحال الياء كما ذكر المؤلف، ويجوز أن يكون صاحب الحال لفظ الجلالة ويكون التقدير (أتجادلونني في الله حال كونه هادياً لي).

3. في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴾ [الأعراف: 11] قال الدرويش[28]: «و﴿إِلَّآ﴾ أداة

25- إعراب القرآن الكريم 239/5.
26- المصدر نفسه 246/5.
27- المصدر نفسه 401/2.
28- المصدر نفسه 520/2.

استثناء و﴿إِبۡلِيسَ﴾ مستثنى من فاعل ﴿ٱسۡجُدُواْ﴾». وعلى هذا الإعراب يكون المؤلف -رحمه الله- قد اختار الرأي القائل بأن إبليس -لعنه الله- كان قبل عصيانه من الملائكة وهو -في ظني- خلاف الأولى فلا يكون إبليس مستثنى من الواو في ﴿ٱسۡجُدُواْ﴾ وهو ضمير عائد على الملائكة وإنما يكون الاستثناء منقطعاً ونصب ﴿إِبۡلِيسَ﴾ على الاستثناء المنقطع حيث إن الأولى القول بأن ﴿إِبۡلِيسَ﴾ من الجن لا من الملائكة كما نصت آية الكهف في قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلۡجِنِّ فَفَسَقَ عَنۡ أَمۡرِ رَبِّهِۦٓ﴾ [الكهف: 50].

وقد اختار المؤلف -رحمه الله- النصب على الاستثناء المنقطع في هذه الآية حيث قال[29]: «وإلا أداة استثناء وإبليس مستثنى والاستثناء منقطع وقيل متصل» وهكذا يبدو تردد المؤلف واضحاً في إعراب كلمة ﴿إِبۡلِيسَ﴾ في هذا التركيب في القرآن الكريم وكان عليه أن يلتزم بما التزم به في إعرابه لكلمة ﴿إِبۡلِيسَ﴾ في الآية الرابعة والثلاثين من سورة البقرة حيث قال[30]: «إبليس مستثنى بإلاَّ متصل إذا كان إبليس في الأصل من الملائكة وقيل منقطع لأنه ليس منهم» وبذلك يعرض الرأيين كليهما فلا يقع القارئ في شك أو لبس نتيجة إهمال أحد الرأيين.

4. وفي قوله تعالى: ﴿قَالَ قَدۡ وَقَعَ عَلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ رِجۡسٞ وَغَضَبٌ﴾ [الأعراف: 71] قال الأستاذ[31]: «ورجس فاعل، ومن ربكم: جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لرجس». والصواب أنَّ الجار والمجرور متعلقان بمحذوف حال صاحبه النكرة ﴿رِجۡسٞ﴾ حيث لا تتقدم الصفة على الموصوف، والذي سوغ مجيء صاحب الحال نكرة هنا هو تقدم الحال عليه فقد كان شبه الجملة ﴿مِّن رَّبِّكُمۡ﴾ صفة لرجس فلما تقدمت الصفة على الموصوف النكرة صارت حالاً[32].

5. في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰفِرۡعَوۡنُ إِنِّي رَسُولٞ مِّن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: 104] يقول[33]: «وإنَّ واسمها، ومن رب العالمين خبرها والجملة في محل نصب مقول

29- إعراب القرآن الكريم 507/4.
30- المصدر نفسه 90/1.
31- المصدر نفسه 578/2.
32- انظر شرح التسهيل 331/2.
33- إعراب القرآن الكريم 17/3.

القول». والصواب أَنَّ خبر (إنَّ) هو ﴿رَسُولٌ﴾ وشبه الجملة ﴿مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ متعلق بمحذوف صفة لرسول، ولعلّ هذا سبق قلم من المؤلف فقد جاء إعرابه مطابقاً لما ذكرناه في مثل هذا التركيب وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنِّى رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: 61] وفي قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ لَيْسَ بِى سَفَاهَةٌ وَلَٰكِنِّى رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: 67] حيث قال[34]: «ولكن واسمها، ورسول خبر لكن ومن رب العالمين جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لرسول».

6. في قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ يَٰمُوسَى ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: 138] قال المؤلف[35]: «والكاف ومجرورها صفة لآلهة» وهو سهو -في ظني- حيث إن الصفة لا تسبق الموصوف وإنما الكاف ومجرورها ها هنا صفة لما قبلها ﴿إِلَٰهًا﴾ وليس ﴿ءَالِهَةٌ﴾.

7. في قوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: 162] يقول[36]: «فأرسلنا عطف على فبدل، وعليهم جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة، وبما جار ومجرور متعلقان بأرسلنا، والباء سببية، وما اسم موصول أو مصدرية، وكانوا: كان واسمها، وجملة يظلمون خبرها».

ولم يذكر المؤلف في هذا الإعراب الموقع الإعرابي لكلمة ﴿رِجْزًا﴾ ولم يشر إلى الجار والمجرور ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ ولم يذكر مفعولاً للفعل (أرسل)، وذكر أَنَّ ﴿عَلَيْهِمْ﴾ جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة، ولم يقدر الموصوف، ولعل في العبارة كلاماً ساقطاً والصواب أَنَّ ﴿رِجْزًا﴾ مفعول به للفعل (أرسل)، و﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ﴿رِجْزًا﴾، أمَّا الجار والمجرور ﴿عَلَيْهِمْ﴾ فمتعلقان بالفعل (أرسل) أو متعلقان بمحذوف حال صاحبه ﴿رِجْزًا﴾ حيث كان الجار والمجرور صفة لـ﴿رِجْزًا﴾ فلما تقدمت الصفة على الموصوف النكرة صارت حالاً حيث يتحول الموصوف إلى صاحب حال متأخر[37]. كما في قوله تعالى: ﴿لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأعراف: 41] فإنَّ الجار

34- إعراب القرآن الكريم 2/569-570، وانظر 2/575.

35- المصدر نفسه 3/38.

36- المصدر نفسه 3/65.

37- انظر شرح التسهيل 2/331، وشرح ابن عقيل 2/257.

والمجرور ﴿مِّن جَهَنَّمَ﴾ متعلقان بمحذوف حال صاحبه ﴿مِهَادٌ﴾ وقد كان الجار والمجرور صفة مهاد أي (لهم مهاد من جهنم) فتقدم الجار والمجرور على الموصوف فصار حالاً لأنَّ الموصوف ﴿مِهَادٌ﴾ نكرة[38].

8. في قوله تعالى: ﴿ أَوْ نَقُولُوٓاْ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْۖ أَفَنُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴾ [الأعراف: 173]، يقول المؤلف[39]: «أو تقولوا عطف على أن تقولوا أي وكراهة أن تقولوا، وإنما كافة ومكفوفة، وجملة إنما أشرك آباؤنا في محل نصب مقول القول ومن قبل جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لذرية ...».

والخطأ هنا في موقع الجار والمجرور ﴿مِن قَبْلُ﴾ فقد ذكر أنهما متعلقان بمحذوف صفة لذرية، والصفة لا تسبق الموصوف[40] وإنما صفة ﴿ذُرِّيَّةً﴾ هي الجار والمجرور ﴿مِّنۢ بَعْدِهِمْۖ﴾، أما الجار والمجرور ﴿مِن قَبْلُ﴾ فهما متعلقان بالفعل ﴿أَشْرَكَ﴾ أو متعلقان بمحذوف حال صاحبه ﴿ءَابَآؤُنَا﴾.

9. ومن السهو ما جاء في إعرابه لقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ ﴾ [الأنفال: 7] حيث قال[41]: «وجملة يعدكم في محل جر بالإضافة، وإحدى الطائفتين مفعول به، ولابد من تقدير محذوف أي الظفر بإحدى الطائفتين» والصواب أن ﴿إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ﴾ مفعول به ثان والأول هو كاف الخطاب في ﴿يَعِدُكُمُ﴾.

10. في قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِى ٱلْأَرْضِ تَخَافُونَ أَن يَتَخَطَّفَكُمُ ٱلنَّاسُ ﴾ [الأنفال: 26] يقول[42]: واذكروا عطف على اعلموا، وإذ: نصب الظرف هنا على أنه مفعول به لا ظرف، أي اذكروا وقت كونكم قلة مستضعفين، وجملة ﴿أَنتُمْ قَلِيلٌ ﴾ مضافة للظرف، وأنتم مبتدأ أخبر عنه بثلاثة أخبار، وهي قليل، ومستضعفون وفي الأرض، و﴿تَخَافُونَ أَن يَتَخَطَّفَكُمُ ٱلنَّاسُ ﴾ جملة ﴿تَخَافُونَ﴾ صفة كالتي قبلها، أي خائفون، ويجوز أن تكون حالاً من الضمير في ﴿ قَلِيلٌ ﴾ و﴿مُّسْتَضْعَفُونَ ﴾ ونلاحظ على هذا الإعراب ما يأتي:

38- انظر إعراب القرآن الكريم 551/2.

39- المصدر نفسه 74/3.

40- انظر شرح الأشموني 61/2.

41- إعراب القرآن الكريم 104/3.

42- المصدر نفسه 120/3،121.

أولاً: قوله «وإذ: نصب الظرف هنا على أنه مفعول به لا ظرف» والصواب أن ﴿إِذۡ﴾ مبني لوضعه على حرفين وللافتقار[43] فالصحيح أن يقول «وإذ مبني في محل نصب على المفعولية».

ثانياً: قوله: «جملة تخافون صفة كالتي قبلها» وهو لم يذكر صفة أو صفات قبل هذه الجملة وإنما ذكر أخبارا للمبتدأ ﴿أَنتُمۡ﴾ والصواب أن تكون جملة ﴿تَخَافُونَ﴾ خبراً رابعاً يضاف إلى الأخبار الثلاثة التي ذكرها أو حالاً كما ذكر.

ثالثاً: أن تكون جملة ﴿تَخَافُونَ﴾ خبرا للمبتدأ ﴿أَنتُمۡ﴾، أولى من الجار والمجرور ﴿فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ حيث يتم المعنى دون الجار والمجرور فيمكن الاستغناء عنهما دون إخلال بالمعنى خلاف الخبر الذي قال فيه ابن مالك[44]:

والخبر الجزء المتِّم الفائدة كالله بَرٌّ والأيادي شاهدة

ويكون الجار والمجرور ﴿فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ متعلقين بقليل أو مستضعفون أو متعلقين بمحذوف حال من الضمير فيهما.

11. في قوله تعالى: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٞ فَضَحِكَتۡ فَبَشَّرۡنَٰهَا بِإِسۡحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ يَعۡقُوبَ﴾ [هود: 71]، يقول[45]: «ومن وراء إسحاق خبر مقدم، ويعقوب مبتدأ مؤخر». وهذا الإعراب صحيح على قراءة رفع يعقوب، أما قراءة الفتح[46] التي اعتمدها المؤلف -رحمه الله- في إعرابه فلا يستقيم عليها هذا الإعراب، وإنما فيها وجهان[47]:

أحدهما: أن الفتحة هنا علامة للنصب على أن ﴿يَعۡقُوبَ﴾ مفعول به لفعل محذوف دلّ عليه الكلام والتقدير: (ووهبنا له من وراء إسحاق يعقوب).

والثاني: أن الفتحة علامة للجر، و﴿يَعۡقُوبَ﴾ معطوف على ﴿إِسۡحَٰقَ﴾ أي بشرناها بإسحاق ويعقوب، ونابت الفتحة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة[48]

43- انظر مغني اللبيب ص 119.

44- شرح ابن عقيل 201/1.

45- إعراب القرآن الكريم 459/3.

46- قرأ بالرفع الحرميان، وهما ابن كثير ونافع، والنحويان وهما أبو عمرو والكسائي، وأبو بكر، وقرأ بالنصب ابن عامر وحمزة وحفص، وزيد بن علي، انظر البحر المحيط 183/6.

47- التبيان 706/2، 707.

48- انظر: شرح الأشموني 254/2، 255.

وكـان الـصواب أن يـبدأ المؤلف بالإعراب على القراءة التي اعتمدها ثم يشير إلى قراءة نافع ووجه الإعراب فيها، كما فعل في إعرابه لقوله تعالى: ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ ﴾ [البقرة: 177] حيث قال[49]: «البر خبر ليس مقدم ... وقرئ برفع البر على أنه اسم ليس».

12. في قـوله تعـالى: ﴿مَامِن شَفِيعٍإِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦ﴾ [يـونس: 3] يقـول[50]: «مـا نافـية حجازيـة، ومن زائدة، وشفيع مجروراً لفظاً اسم ﴿مَا﴾ محلاً، وإلاَّ أداة حصر، ومن بعـد إذنـه مـتعلقان بمحذوف خبر»، والمتفق عليه إهمال (ما) إذا اقترن الخبر بالا حـيث ينـتقض النفـي الـذي يـسوغ إعمـال (ما) عمل (ليس)[51]، فيكون ﴿شَفِيعٍ﴾ متبدأ وليس اسم ﴿مَا﴾ كما ذكر المؤلف -رحمه الله-.

13. في قــوله تعــالى: ﴿ قَالُوا۟ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْعَزِيزُ إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا﴾ [يوســف: 78] قــال المؤلف[52]: «وإنَّ حرف مشبه بالفعل، وله: خبرها المقدم، وشيخاً اسمها المؤخر، وكـبيراً: صـفة». ولعـل هذا سهو من المؤلف أو سبق قلم حيث أهمل أو نسي فلم يذكـر الموقـع الإعرابـي لكلمـة ﴿أَبًا﴾ فأعطـي كلمـة ﴿شَيْخًا﴾ إعـراب ﴿أَبًا﴾ والصواب أن ﴿أَبًا﴾ هو اسم ﴿إِنَّ﴾ المؤخر وليس ﴿شَيْخًا﴾ كما ذكر.

14. في قـوله تعالى: ﴿مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ ﴾ [إبراهيم: 21] يقول[53]: «ما النافية حجازية، ولـنا خبر مقدم، ومن حرف جر زائد، ومحيص مجرور لفظاً اسم ما محلاً». وهذا الإعـراب مخالـف لما ذهب إليه الجمهور حيث يشترط الترتيب لإعمال (ما) عمل (ليس) فيليها اسمها ثم خبرها[54].

وهنا فقد هذا الشرط حيث تأخر الاسم وتقدم الخبر قال سيبويه[55]: «فإذا قلت: ما منطلق عبد الله أو ما مسيء من اعتب، رفعت، ولا يجوز أن يكون مقدماً مثله مؤخراً».

49- انظر إعراب القرآن 1/ 225.

50- المصدر نفسه 301/3.

51- انظر الكتاب 59/10، وشرح الكافية 266/1، وهمع الهوامع 123/1.

52- إعراب القرآن الكريم 21/4.

53- المصدر نفسه 145/4.

54- انظر شرح المفصل 108/1 m 114/2، وشرح الكافية 267/1.

55- الكتاب 59/1.

يعني ذلك أن الخبر إذا تقدم رفع وأهملت ما، ولا يجوز نصبه وإعمال (ما) عند تقدم الخبر، وقد جاء إعراب المؤلف متفقاً مع رأي الجمهور في مثل هذا التركيب في قوله تعالى: ﴿مَّا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍ﴾ [الكهف: 5] حيث قال[56]: «وما: نافية، ولهم خبر مقدم، وبه متعلقان بعلم، ومن حرف جر زائد، وعلم مبتدأ مؤخر» وفي قوله تعالى: ﴿مَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيّٖ﴾ [الكهف: 26] قال[57]: «ما: نافية، ولهم خبر مقدم، ومن دونه حال، ومن حرف جر زائد، وولي متبدأ مؤخر».

15. في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ لَّكُم مِّنۡهُ شَرَابٞ وَمِنۡهُ شَجَرٞ فِيهِ تُسِيمُونَ﴾ [النحل: 10] يقول[58]: «ولكم خبر مقدم، ومنه متعلقان بمحذوف حال من شراب، وشراب مبتدأ مؤخر، والجملة صفة لماء، ومنه شراب جملة مستأنفة متآلفة من خبر مقدم ومبتدأ مؤخر» ولعل هذا من السهو أو الخطأ المطبعي فقد ذكر المؤلف أن جملة ﴿مِّنۡهُ شَرَابٞ﴾ صفة لماء، ثم ذكر الجملة مرة أخرى وجعلها مستأنفة والصواب أن المستأنفة جملة ﴿وَمِنۡهُ شَجَرٞ﴾ وهي المقصودة بقوله مستأنفة، ويجوز أيضاً أن تكون معطوفة على جملة ﴿مِّنۡهُ شَرَابٞ﴾.

16. ومن السهو أو الخطأ المطبعي ما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لِّقَوۡمٖ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: 11] حيث قال[59]: «وجملة يتفكرون صلة لقوم» والصواب أنها صفة وليس (صلة).

17. في قوله تعالى: ﴿مَا يُمۡسِكُهُنَّ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النحل: 79] قال[60]: «ما: نافية، ويمسكهن فعل وفاعل مستتر ومفعول به، وإلا أداة حصر والله فاعل» والخطأ في قوله «فاعل مستتر» حيث إن الفاعل لفظ الجلالة كما ذكر، ولعله سهو من المؤلف -رحمه الله-.

18. في قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيّٞ مُّبِينٞ﴾ [النحل: 103] يقول[61]: «وهذا مبتدأ، وعربي خبر، ومبين صفة» وهذا -في ظني- من السهو فقد سقط من إعراب

56- إعراب القرآن الكريم 436/4.
57- المصدر نفسه 463/4.
58- المصدر نفسه 226/4.
59- المصدر نفسه 226/4، 227.
60- المصدر نفسه 283/4.
61- المصدر نفسه 302/4.

كلمة ﴿لِسَانٌ﴾ وهي هنا الخبر فأعطى إعرابها لكلمة ﴿عَرَبِيٌّ﴾، و﴿عَرَبِيٌّ﴾ هنا نعت أول لكلمة ﴿لِسَانٌ﴾، و﴿مُّبِينٌ﴾ نعت ثانٍ.

19. في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل: 106] يقول[62]: «الواو استئناف، ولكن حرف مشبه بالفعل واسمها ضمير الشأن، ومن مبتدأ، وشرح فعل الشرط إن جعلتها صلة، وصلة إن جعلتها موصولاً، والله فاعل، وصدراً تمييز أي طاب به نفساً واعتقده ...».

وفي هذا الإعراب ما يأتي:

أولاً: قوله: ولكن حرف مشبه بالفعل واسمها ضمير الشأن يعني إعمال (لكنْ) المخففة من الثقيلة والصواب أن الأصل فيها الإهمال فهي حرف استدراك لا عمل لها يقول ابن هشام[63]: «تخفف (لكن) فتهمل وجوباً نحو ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ [الأنفال: 17] وعن يونس والأخفش جواز الإعمال»[64].

ثانياً: قوله: «وشرح: فعل الشرط إن جعلتها صلة» سهو أو سبق قلم، والصواب لو قال: شرح: فعل الشرط إن جعلتها شرطية، يعني (من)، ولذلك قال بعد ذلك «وصله إن جعلتها موصولا».

ثالثاً: قوله: «والله فاعل» إعراب صحيح من وجه لكنه ناقص، أما صحته فعلى أن حرف الجر (من) زائد على الرأي القائل يجوز زيادة (من) في الكلام الموجب[65]. فيكون لفظ الجلالة فاعلاً للمصدر (غضب) العامل عمل فعله أما نقصه فلأن لفظ الجلالة هنا مجرور لفظاً مرفوع محلاً وكان على المؤلف أن يوضح ذلك لئلا يلتبس الأمر على الدارس المبتدئ. أما أنَّ هذا الإعراب صحيح من وجه فلأنَّ للفظ الجلالة وجهاً آخر وهو أنه مجرور لفظاً ومحلاً بحرف الجر الأصلي (مِنْ) والجار والمجرور متعلقان بمحذوف في محل رفع نعت لكلمة (غضب) أي (فعليهم غضب كائن من الله) وهذا الإعراب يتفق ورأي الجمهور الذي يمنع زيادة (مِنْ) في الكلام الموجب[66].

62- إعراب القرآن الكريم 302/4.

63- أوضح المسالك 192/1.

64- قرأ بها الشامي وحمزة والكسائي وخلف أي بتخفيف النون وكسرها وصلاً، ورفع لفظ الجلالة (انظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، ص 127).

65- انظر المتبع في شرح اللمع 372/1.

66- انظر المتبع في شرح اللمع 372/1 والنحو الوافي 461/2-462.

رابعاً: قوله: «وصدراً تمييز» إهمال لمفعول (شرح) المتعدي وهو إعراب اعتمد فيه المؤلف على التأويل حيث أول (شرح) المتعدي بـ (طاب) اللازم، وذلك في قوله: «أي طاب به نفساً واعتقده» وما لا يحتاج إلي تأويل أولى، فإن صح إعراب المؤلف على التأويل فهو خلاف الأولى.

20. في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا﴾ [الإسراء: 36]. يقول[67]: «إنَّ واسمها، والبصر والفؤاد عطف على السمع، وكل مبتدأ، وأولئك مضاف، وجملة كان خبر، وعنه متعلقان بمسئولاً، ومسؤولاً خبر كان». والإعراب صحيح ولكن سقط من المؤلف ذكر خبر ﴿إِنَّ﴾ وهو جملة ﴿كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا﴾.

21. وفي قوله تعالى: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكۡرُوهٗا﴾ [الإسراء: 38] سقط منه أيضاً ذكر خبر المبتدأ ﴿كُلُّ﴾[68]. والخبر هو جملة ﴿كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكۡرُوهٗا﴾.

22. في قوله تعالى: ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلٗا﴾ [الإسراء: 72] يقول[69]: «... وكان فعل ماضٍ ناقص، وفي هذه خبر تقدم والإشارة للدنيا، وأعمى اسم كان مؤخر، والفاء رابطة، وهو مبتدأ، وفي الآخرة حال وأعمى خبر» والصواب أن ﴿أَعۡمَىٰ﴾ خبر كان وليس اسم كان كما ذكر المؤلف. -رحمه الله- أما اسم كان فضمير مستتر تقديره (هو) يعود على (من)، والجار والمجرور ﴿فِي هَٰذِهِۦٓ﴾ حال وليس خبراً مقدماً كما ذكر، وصاحب الحال هو ﴿أَعۡمَىٰ﴾ كما أن الجار والمجرور ﴿فِي ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ حال صاحبه ﴿أَعۡمَىٰ﴾ كما ذكر، وقد كان الجار والمجرور ﴿فِي هَٰذِهِۦٓ﴾ و﴿فِي ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ صفتين فتقدمتا على الموصوف النكرة ﴿أَعۡمَىٰ﴾ فصارت الصفة حالاً كما تنص القاعدة[70].

23. في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيۡنَ ٱلسَّدَّيۡنِ وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوۡمٗا لَّا يَكَادُونَ يَفۡقَهُونَ قَوۡلٗا﴾ [الكهف: 93]. يقول[71]: «ومَن دونهما مفعول وجد الثاني، وقوماً مفعول وجد الأول».

67- إعراب القرآن الكريم 357/4.

68- انظر المصدر نفسه 357/4.

69- المصدر نفسه 391/4.

70- انظر شرح التسهيل 331/2 وشرح ابن عقيل 257/2.

71- إعراب القرآن الكريم 545/4.

وفي هـذا الإعـراب نظـر؛ لأن ﴿وَجَدَ﴾ في هـذا الـسياق لـيس بمعنـى علم الذي ينـصب مفعولين، وإنما هو بمعنى (لقي) و(حصل) مضاد (فقد) حيث إن المعنى أن ذا القرنين بلغ بين السدين فلقى القوم فقالوا له ما قالوه، والفعل (وجد) بهذا المعنى ينصب مفعـولاً واحـداً[72]. قـال سـيبويه[73]: «فـإن قلـت رأيت فأردت رؤية العين، أو وجدت فأردت وجدان الضّالة فهو منزلة ضربت» يعني ينصب مفعولاً واحداً وهذا المفعول في الآيـة هـو ﴿قَوْمًا﴾، أمـا الجار والمجرور ﴿مِن دُونِهِـمَا﴾ فهما حال صاحبه ﴿قَوْمًا﴾، أو متعلقان بالفعل ﴿وَجَدَ﴾.

24. في قـوله تعـالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوْا۟ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا﴾ [مـريم: 75] يقـول المؤلـف[74]: «... وإمـا حـرف شـرط وتفـصيل والعـذاب والـساعة بـدل مـن ﴿مَا﴾ ...». والـصواب أنَّ ﴿إِمَّا﴾ هنا حرف تفـصيل ويعرب ما بعده حسب حاجة العامل الذي قبلها، وإما الثانية حرف عطف وتفـصيل علـي أن الواو قبلها زائدة، أوهي حرف تفصيل فقط كالأولى والواو قبلها حرف عطف[75].

25. في قوله تعالى: ﴿وَنَرِثُهُۥ مَا يَقُولُ وَيَأْتِينَا فَرْدًا﴾ [مريم: 80] يقول[76]: «ويأتينا عطف علـى مـا تقـدم، والفاعـل مـستتر تقديـره هو ونا ضمير فصل فاعل، وفردا حال». والـصواب أنَّ الـضمير (نا) ضمير متصل وليس ضمير فصل، وهو في محل نصب مفعـول به وليس فاعلاً كما ذكر المؤلف -رحمه الله- حيث إن الفاعل هو الضمير المستتر كما ذكر.

26. في قـوله تعالى: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ﴾ [طه: 38] يقول[77]: «... وما مصدرية مـؤولة مـع مـا بعدها بمصدر هو مفعول مطلق أو موصوله فهي نائب فاعل جملة يوحـى صـلة» والغـريب هـو إعـراب ﴿مَا﴾ على أنها نائب فاعل ولم يسبقها فعل

72- انظر شرح المفصل 82/7.
73- الكتاب 40/1.
74- إعراب القرآن الكريم 639/4.
75- انظر شرح ابن عقيل تح: الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد 234/3. وشرح الأشموني 111/2، النحو الوافي 612/3.
76- إعراب القرآن الكريم 644/4.
77- المصدر نفسه 678/4.

مبني للمجهول وإنما تلاها الفعل يوحى ونائب فاعله ضمير مستتر والجملة صلة ﴿مَا﴾ الموصولة كما ذكر، ولا تكون ﴿مَا﴾ الموصولة نائب فاعل للفعل ﴿يُوحَىٰٓ﴾ حيث لا يسبق نائب الفاعل فعله كما لا يسبق الفاعل فعله ونائب الفاعل يأخذ أحكام الفاعل[78]، أما موقع ﴿مَا﴾ الموصولة في الآية الكريمة فهو النصب على المفعولية للفعل (أوحى) وقد اختار المؤلف -رحمه الله- هذا الإعراب في تركيب مشابه وذلك في قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ﴾ [النجم: 10].

حيث قال[79]: «أوحى فعل وفاعل مقدر إلى عبده متعلقان بأوحى وما موصولة أو مصدرية، وعلى كل حال هي ومدخولها في موضع نصب علي أنها مفعول به علي الأول أو مفعول مطلق على الثاني».

27. في قوله تعالى: ﴿كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ [طه: 81] يقول[80]: «كلوا: فعل أمر مبني على حذف النون والواو فاعل ومن طيبات متعلق بكلوا، وما مفعول به، وجملة رزقناكم صلة» والصواب أَنَّ ﴿مَا﴾ الموصولة في الآية الكريمة في محل جر مضاف إليه ولم يرد ﴿طَيِّبَٰتِ﴾ في الآية منوناً وامتناع التنوين دليل على الإضافة، وقد جاء إعراب المؤلف -رحمه الله- على ما ذكرناه في تركيب مشابه وهو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنفِقُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ [البقرة: 267] حيث يقول[81]: «أنفقوا فعل أمر مبني على حذف النون، والواو فاعل، ومن طيبات الجار والمجرور متعلقان بانفقوا، وما اسم موصول في محل جر بالإضافة، وجملة كسبتم صلة الموصول».

وكذلك كان إعرابه لقوله تعالى: ﴿كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ [الأعراف: 160] حيث قال[82]: «جملة كلوا في محل نصب مفعول قول محذوف أي: وقلنا وكلوا فعل أمر، والواو فاعل، ومن طيبات جار ومجرور متعلقان بكلوا، ما اسم موصول في محل جر بالإضافة لطيبات، وجملة ﴿رَزَقْنَٰكُمْ﴾ لا محل لها من

78- انظر شرح الأشموني 322/1.
79- إعراب القرآن الكريم 323/7.
80- المصدر نفسه 708/4.
81- المصدر نفسه 359/1.
82- المصدر نفسه 61/3.

الإعراب لأنها صلة الموصول».

28. في قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ ٱللَّهُ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُۥ مَا يَغِيظُ﴾ [الحج: 15] يقول[83] «... وهل حرف استفهام ويذهبن فعل مضارع مبني علي الفتح، وكيده مفعول به، وما يغيظ فاعل يذهبن، وجملة يغيظ صلة».

والمعنى والضبط يأبيان إعراب ﴿كَيْدُهُۥ﴾ مفعولاً به إذ المعنى -والله أعلم- من كان يغيظه نصر الله نبيه ويشكك في ذلك، فليحاول جهده ليمنع ظفر النبي ونصره، ثم ينظر ويتأمل هل استطاع كيده للرسول أن يمنع نصر الله الذي يغيظه، وإنه فيما يحاوله مثل من يأخذ حبلاً يمده إلى سماء بيته فيخنق نفسه به. وأما الضبط فهو الرفع بضمة ظاهرة على أنه فاعل الفعل يذهبن أما ﴿مَا﴾ فهي المفعول به وليست الفاعل كما ذكر المؤلف.

29. في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَمْرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ فَٱسْلُكْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [المؤمنون: 27][84] يقول: «فاسلك الفاء رابطة لجواب إذا واسلك فعل أمر، وفاعله تقديره (أنت)، وفيها متعلقان باسلك ومن كل جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال لأنه كان صفة لاثنين واثنين مفعول اسلك» وواضح أنه قد سقط من المؤلف -رحمه الله- إعراب كلمة ﴿زَوْجَيْنِ﴾ مما أوقعه في إشكالين:

الأول: أنه أعرب ﴿ٱثْنَيْنِ﴾ مفعولاً به، والصواب أن ﴿ٱثْنَيْنِ﴾ صفة لـ﴿زَوْجَيْنِ﴾ والمفعول به هو ﴿زَوْجَيْنِ﴾.

والثاني: أنه جعل الجار والمجرور ﴿مِن كُلٍّ﴾ حالاً صاحبه ﴿ٱثْنَيْنِ﴾ لأنه «كان صفة لاثنين» والصواب أن الجار والمجرور ﴿مِن كُلٍّ﴾ حال صاحبه ﴿زَوْجَيْنِ﴾ لأنه كان صفة لـ﴿زَوْجَيْنِ﴾ لا صفة لـ ﴿ٱثْنَيْنِ﴾ كما ذكر.

وقد ذكر المؤلف -رحمه الله- هذا الإعراب الذي ذكرته في إعرابه لآية سورة هود: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَمْرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ قُلْنَا ٱحْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [هود: 40] حيث قال[85]: «واحمل فعل أمر، وفيها متعلقان باحمل، ومن كل حال من زوجين، لأنه

83- إعراب القرآن الكريم 111/5.

84- انظر أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن 286/4-287.

85- إعراب القرآن الكريم 425/3.

كان في الأصل صفة له، زوجين مفعول به، واثنين صفة للتأكيد والتشديد».

30. في قوله تعالى: ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ لَّمَّا كَذَّبُوا۟ ٱلرُّسُلَ أَغْرَقْنَٰهُمْ وَجَعَلْنَٰهُمْ لِلنَّاسِ ءَايَةً ۖ وَأَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الفرقان: 37]. يقول[86]: «وجعلناهم عطف على ما تقدم وللناس: مفعول جعلناهم الثاني، وآية مفعول جعلناهم الأول» والصواب أن هاء الغيبة في ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ﴾ مفعول أول والميم علامة للجمع، أما ﴿ءَايَةً﴾ فمفعول ثان للفعل جعل، وأما الجار والمجرور ﴿لِلنَّاسِ﴾ فمتعلقان حال صاحبه ﴿ءَايَةً﴾ لأنه كان صفة لآية وهي نكرة فلما تقدمت الصفة على الموصوف النكرة صارت حالاً[87] وأصل التركيب (وجعلناهم آية للناس).

31. في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ ۖ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا ۖ قَالَتَا لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ ۖ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ [القصص: 23] يقول[88]: «وجد فعل ماض وفاعله مستتر تقديره (هو) وعليه متعلقان بوجد، لأن وجد بمعنى (لقى) وأمة مفعول به ... ووجد عطف على وجد الأولى، ومن دونهم متعلقان بوجد أيضاً، أي في مكان أسفل منهم وأمرا تين مفعول أول، وجملة: تذودان صفة لامرأتين».

والتعليق هنا على إعرابه لقوله تعالى: ﴿وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾ فقد فرق المؤلف بين الفعل وجد في هذا الجزء من الآية والفعل (وجد) في صدر الآية فجعل الفعل الأول ناصباً مفعولاً واحداً لأنه كما قال بمعنى (لقي) والسياق يقتضي أن يكون (وجد) الثاني بمعنى (لقي) مثل الفعل الأول فينصب مفعولاً واحداً لكنه جعله ينصب مفعولين فقال «وامرأتين مفعول أول» ثم لم يذكر المفعول الثاني، والصواب أنَّ ﴿ٱمْرَأَتَيْنِ﴾ مفعول لوجد وليس له مفعول ثان لأنه بمعنى (لقي) أو حصل فينصب مفعولاً واحداً لا مفعولين[89].

32. في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَ ۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا﴾ [الأحزاب: 39] يقول

86- إعراب القرآن الكريم 354/5.
87- انظر شرح التسهيل 331/2، وشرح ابن عقيل 257/2.
88- إعراب القرآن الكريم 591/5.
89- انظر الكتاب 40/1، وشرح المفصل 82/7.

المؤلف[90]: «... ولا نافية، ويخشون فعل مضارع وفاعل، وإلا أداة حصر، ولفظ الجلالة مفعول يخشون ...» ولم يذكر إعراب ﴿أَحَدًا﴾ مما أدى به إلى إعراب لفظ الجلالة مفعولاً للفعل ﴿يَخْشَوْنَ﴾ والمعنى لا يستقيم بهذا الإعراب فالآية تتحدث عن الذين يبلغون رسالات ربهم ويخشونه ولا يخشون غيره، والصواب أنَّ ﴿أَحَدًا﴾ هو المفعول به للفعل يخشون، ولفظ الجلالة منصوب على الاستثناء المنقطع أو الاستثناء بإلا أو على أنَّ إلا بمعنى (غير).

33. في قوله تعالى: ﴿لَّا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ مِنۢ بَعْدُ وَلَآ أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَٰجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ﴾ [الأحزاب: 52]. يقول المؤلف[91]: «والواو عاطفة، ولا: نافية وأن تبدل مصدر مؤول معطوف على النساء، ونائب الفاعل تبدل مستتر تقديره (أنت) وبهن: متعلق بتبدل، ومن حرف جر زائد وأزواج مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه مفعول به ...».

والخطأ في قوله (نائب فاعل تبدل مستتر تقديره أنت) لأن الفعل مبني للمعلوم والضمير المستتر فيه فاعل لا نائب فاعل، يقول الزمخشري[92]: «ولا أن تبدل بهن، ولا أن تستبدل ولو أعجبك: في موضع الحال من الفاعل وهو الضمير في تبدل لا من المفعول الذي هو ﴿مِنْ أَزْوَٰجٍ﴾ لأنه موغل في التنكير» فالفعل تبدل مبني للمعلوم والضمير المستتر فيه فاعل لا نائب فاعل كما ذكر الزمخشري مما يؤكد ما سبق أن ذكرناه.

34. في قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: 24] يقول المؤلف[93]: «الواو عاطفة، وإنْ نافية، ومن حرف جر زائد، وأمة: مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ، وإلا أداة حصر، وجملة خلا خبر إن أي سلف، وفيها متعلقان بخلا، ونذير: فاعل».

والخطأ في قوله: «وجملة خلا خبر إن» لأنَّ إنْ هنا نافية كما ذكر ولا اسم لها ولا خبر، أما جملة ﴿خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ فهي خبر المبتدأ المجرور لفظاً المرفوع محلاً ﴿أُمَّةٍ﴾

90- إعراب القرآن الكريم 181/6.
91- المصدر نفسه 190/6.
92- الكشاف 553/3، 554.
93- إعراب القرآن الكريم 282/6.

ولعل هذا من باب السهو أو سبق القلم غفر الله له.

ومن السهو أو سبق القلم أيضاً ما جاء في إعرابه لقوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِىٓ أَحَلَّنَا دَارَ ٱلْمُقَامَةِ مِن فَضْلِهِۦ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ ﴾ [فاطر: 35] حيث قال المؤلف[94]: «يمسنا فعل مضارع وفاعل مستتر ومفعول به وفيها متعلقان بيمسنا، ونصب فاعل ...». فقد ذكر فاعلين للفعل (يمس) فقال: «فعل مضارع وفاعل مستتر» ثم قال: «ونصب فاعل»، والصواب أن الفاعل هو ﴿نَصَبٌ﴾ ولا ضمير مستتر في الفعل (يمس).

ومن السهو أو سبق القلم ما جاء في إعرابه لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [فاطر: 44] حيث قال[95]: «ومن حرف جر زائد، وشيء مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه فاعل شيء». والعبارة الصحيحة «وشيء مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه فاعل يعجزه».

ومن السهو أو سبق القلم ما جاء في إعرابه لقوله تعالى: ﴿ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُنذَرِينَ ﴾ [الصافات: 73] حيث قال[96]: «وكيف اسم استفهام في محل نصب خبر كان المقدم، وعاقبة اسمها المؤخر، والمنذرين بفتح الذال مفعول به».

والخطأ في إعرابه ﴿ٱلْمُنذَرِينَ﴾ فهي مضاف إليه مجرور بالياء وليست مفعولاً به كما ذكر، ولعل المؤلف -رحمه الله- لما ذكر أن (المنذرين) بفتح الذال أراد أن يقول إنه اسم مفعول ليحدد الصيغة الصرفية فسبقه قلمه إلى كتابة (مفعول به) مكان (اسم مفعول) وشغله ذلك عن تحديد الموقع الإعرابي الصحيح للكلمة في الآية الكريمة.

35. في قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ رَبَّنَا مَن قَدَّمَ لَنَا هَٰذَا فَزِدْهُ عَذَابًا ضِعْفًا فِى ٱلنَّارِ ﴾ [ص: 61] يقول[97]: «قالوا، فعل وفاعل، وربنا منادى مضاف محذوف منه حرف النداء ومن اسم موصول مبتدأ، وجملة قدم خبر، والفاء رابطة لما في الموصول ﴿مَن﴾ رائحة الشرط، وجملة ﴿فَزِدْهُ﴾ خبر، والأولى أن يكون من مفعولاً لفعل محذوف يفسره ما بعده أي: فزد من قدم، والهاء مفعول به أول، وعذاباً مفعول به ثان، وضعفاً نعت لعذاب» والتعليق هنا على قوله: «وجملة قدم خبر» والصواب أنها صلة الموصول ﴿مَن﴾ أما الخبر

94- إعراب القرآن الكريم 291/6.
95- المصدر نفسه 302/6.
96- المصدر نفسه 393/6.
97- المصدر نفسه 478/6.

فقد ذكره المؤلف وهو جملة ﴿فَزِدْهُ﴾ ولعل هذا سهو منه -رحمه الله-.

36. في قوله تعالى: ﴿ وَقِهِمُ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ وَمَن تَقِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ يَوْمَئِذٖ فَقَدْ رَحِمْتَهُۥۚ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [غافر: 9] يقول[98]: «والواو عاطفة، وقهم: فعل أمر وفاعل مستتر تقديره (أنت) ومفعول به، والسيئات: مفعول ثان والواو عاطفة، ومن اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ وتق: فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة، والسيئات مفعول به، ويؤمئذ: الظرف متعلق بتق، وإذ مضاف ليوم والتنوين، عوض عن جملة محذوفة».

والتعليق هنا على إعرابه لقوله تعالى: ﴿وَمَن تَقِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ فهو لم يذكر فاعل الفعل ﴿تَقِ﴾ ثم لم يذكر المفعول الثاني للفعل حيث إن الفعل ينصب مفعولين، وقد ذكر المؤلف مفعولي الفعل في صدر الآية وهما هاء الغيبة والسيئات، والصواب أن (من) الشرطية في محل رفع مبتدأ -كما ذكر- إذا قدر مفعولاً محذوفاً للفعل (تق) أي (ومن تقه السيئات) أو (من) الشرطية في محل نصب مفعول به مقدم للفعل (تق) إذا لم يقدر مفعولاً محذوفاً لهذا الفعل ويكون هذا المفعول هو الأول والسيئات هو المفعول الثاني، كما أن كلمة ﴿ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ الأولى مفعول ثان لفعل الأمر (قهم) أما فاعل (تق) الذي أهمل المؤلف ذكره فهو مستتر تقديره (أنت).

37. في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا ﴾ [غافر: 47] يقول[99]: ولكم: متعلقان بمحذوف صفة لتبعاً ومعلوم أن الصفة لا تتقدم على الموصوف، والمعلوم أيضاً أن الصفة إذا تقدمت على موصوفها النكرة صارت حالاً[100]، وعليه فإن الجار والمجرور ﴿لَكُمْ﴾ متعلقان بمحذوف حال حيث إنه كان صفة لتبعاً أي (تبعاً لكم).

38. في قوله تعالى: ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ [فصلت: 42]، يقول[101]: «وتنزيل خبر رابع، ومن حكيم متعلقان بتنزيل وحميد نعت لحكيم». وليس في سياق الآية سوى خبر واحد قبل هذا الخبر وهو (كتاب) الذي ذكره المؤلف وعلى هذا يكون ﴿تَنزِيلٌ﴾ خبراً ثانياً لإنّ وليس خبراً رابعاً كما ذكر.

98- إعراب القرآن الكريم 551/6.
99- المصدر نفسه 580/6.
100- انظر شرح التسهيل 331/2.
101- إعراب القرآن الكريم 643/6.

39. في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ عَلَيۡهِمۡ عَمًى﴾ [فصلت: 44] يقول[102]: «... وهو مبتدأ، وعليهم متعلقان بمحذوف حال ... وعمى مبتدأ مؤخر ...». والتعليق هنا علي إعراب ﴿عَمًى﴾ فالصواب أنه خبر للمبتدأ (هو) فليس في الجملة خبر ليكون ﴿عَمًى﴾ مبتدأ مؤخر وإنما الجار والمجرور ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ متعلقان بمحذوف حال كما ذكر.

40. ومن السهو إعرابه لقوله تعالى: ﴿وَضَلَّ عَنۡهُم مَّا كَانُواْ يَدۡعُونَ مِن قَبۡلُۖ وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٖ﴾ [فصلت: 48] حيث قال[103]: «... وظنوا، فعل ماض، وفاعل، وما نافية، ولهم خبر مقدم ومن حرف جر زائد، ومحيص: مجرور لفظاً في محل رفع مبتدأ مؤخر والنفي معلق للظن عن العمل لفظاً مع بقائه محلاً وجملة النفي سدت مسد المفعولين لآذناك، لأنها بمعنى أعلمناك كما سدت جملة النفي السابقة مسد المفعول الثاني لآذناك».

وفي العبارة استدراكان:

الأول: الخطأ في قوله: «وجملة النفي سدت مسد المفعولين لآذناك». والصواب: «وجملة النفي سدت مسد المفعولين لظن».

والثاني: التقديم في عبارة «لأنها بمعنى أعلمناك» فهي في غير موقعها وإنما موقعها الصحيح آخر العبارة، والصياغة الصحيحة للعبارة هي «وجملة النفي سدت مسد المفعولين لظن كما سدت جملة النفي السابقة مسد المفعول الثاني لأذناك لأنها بمعنى أعلمناك».

أما عبارة (آذناك) فقد وردت في الآية السابعة والأربعين وهي قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ ءَاذَنَّٰكَ مَا مِنَّا مِن شَهِيدٍ﴾ [فصلت: 47].

41. في قوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيۡتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلۡمٖ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمۡعِهِۦ وَقَلۡبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةٗ فَمَن يَهۡدِيهِ مِنۢ بَعۡدِ ٱللَّهِۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الجاثية: 23]. يقول[104]: «الهمزة للاستفهام المقصود به الأمر أي اخبرني، ورأيت: فعل وفاعل ومن مفعول رأيت الأول، والثاني محذوف تقديره (مهتدياً) وجملة ﴿ٱتَّخَذَ﴾ صلة الموصول،

102- إعراب القرآن الكريم 644/6.

103- المصدر نفسه 8/7.

104- المصدر نفسه 148/7.

وإلهه مفعول أول لا تخذ، وهواه مفعوله الثاني».

والتعليق هنا على مفعولي ﴿اتَّخَذَ﴾ فقد جعل المؤلف ﴿إِلَهَهُ﴾ مفعولاً أول، و﴿هَوَىٰهُ﴾، مفعولاً ثانياً وهو إعراب صحيح على القياس حيث استوى المفعولان في التعريف لكن المعنى يقتضي العكس فالكافر أو المنافق مستسلم لهواه منقاد له كأنه يعبده فيصير هواه إلهه المعبود فهو يتخذ هواه إلهاً له، وفرق بين أن نقول اتخذ إلهه هواه، وأن نقول اتخذ هواه إلهه، وإنما جاء تقديم الإ له في الآية للاهتمام، وعلى هذا يكون ﴿إِلَهَهُ﴾ مفعولاً ثانياً مقدماً، و﴿هَوَىٰهُ﴾ مفعولاً أول، وقد اختار المؤلف هذا الإعراب الذي اخترناه في موضع آخر وذلك في قوله تعالى: ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَـٰهَهُۥ هَوَىٰهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا﴾ [الفرقان: 43].

حيث قال[105]: «... وإلهه مفعول به ثان لا تخذ، وهواه مفعول به أول، وقدم المفعول الثاني لأنه أهم وللاعتناء به، لأنه المحور الذي يدور عليه التعجب» ثم يزيد المؤلف التعليل توضيحاً ويضيف إليه تعليلاً آخر في تعليقه البلاغي فيقول[106]: «قدم المفعول الثاني والأصل (اتخذ الهوى إلهاً) للعناية به ... وفيه إلى جانب هذه النكتة نكتة ثانية هي إفادة الحصر فإن الكلام قبل دخول (أرأيت) مبتدأ وخبر، المبتدأ هواه والخبر إلهه، وتقديم الخبر كما علمت يفيد الحصر».

ولم يكتف المؤلف بهذا التعليل، وإنما رفض الرأي الآخر الذي لا يرى تقديماً في الآية الكريمة، ويقول المؤلف[107]: «وقد زعم بعض المعربين أن لا تقديم ولا تأخير لاستوائهما في التعريف ولكن هذا مجرد وهم فإنهما وإن تساويا في التعريف فقد غاب عن أصحاب هذا الزعم أن المفعول الثاني هو المتلبس بالحالة الحادثة أي: أرأيت من جعل هواه إلهاً لنفسه من غير أنْ يلاحظه، ويبني عليه أمر دينه معرضاً عن استماع الحجة الباهرة والبرهان النير بالكلية».

وهكذا نجد المؤلف في آية سورة الفرقان قد آثر المعنى في التوجيه الإعرابي، فاختار ما ذهبنا إليه وجعل إلهه مفعولاً ثانياً مقدماً وهواه مفعولاً أولاً لكنه في آية سورة الجاثية خالف ما اختار سابقاً فأعرب ﴿إِلَهَهُ﴾ مفعولاً أولاً و﴿هَوَىٰهُ﴾ مفعولاً

105- إعراب القرآن الكريم 357/5.

106- المصدر نفسه 358/5.

107- المصدر نفسه 358/5.

ثانياً، وكان الأولى الالتزام بالإعراب الأول، حيث إن الإعراب فرع المعنى وليس العكس.

42. في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾ [الجن: 7] يقول[108]: «وأنهم عطف على ما تقدم أيضاً، وأنَّ واسمها، وجملة ظنوا خبرها، وكما نعت لمصدر محذوف، والمصدر المؤول من (ما) وما في حيزها في محل جر أي (ظنوا ظناً كظنكم)، وأن وما في حيزها سدت مسد مفعولي ظنوا، وأن مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن المحذوف ولن حرف نفي ونصب واستقبال، ويبعث فعل مضارع منصوب بـ (لن) والجملة خبر أنَّ، والله فاعل يبعث، وأحداً مفعول به».

وهذا الإعراب صحيح إلا أنه لم يشر إلى مفعولي ظن الثاني كما ذكر مفعولي ظن الأول ويكون مفعولا ظن الثاني محذوفين سدت مسدهما جملة مقدرة دلت عليها الجملة التي سدت مسد مفعولي ظن الأول، وهذا التركيب من باب التنازع[109].

43. في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجن: 10] يقول[110]: «وأنا عطف على ما تقدم، وأنَّ واسمها، وجملة ﴿لَا نَدْرِي﴾ خبرها، وأشر فيه وجهان: الأول الرفع بفعل مضمر على الاشتغال، والثاني الرفع على الابتداء، وجملة ﴿أُرِيدَ﴾ هي الخبر والأول أرجح لتقدم ما هو طالب للفعل وهو همزة الاستفهام، وبمن متعلقان بأريد، ونائب فاعل ﴿أُرِيدَ﴾ مستتر وفي الأرض صلة (من) ...».

والإعراب صحيح إلا أنَّ المؤلف -رحمه الله- لم يشر إلى مفعولي ﴿نَدْرِي﴾ المعلق بالاستفهام، ومفعولا ﴿نَدْرِي﴾ في الآية الكريمة سدت مسدهما جملة ﴿أَشَرٌّ أُرِيدَ﴾، وهو سهو من المؤلف فقد ذكر مفعولي هذا الفعل في المواضع الأخرى التي ورد فيها، ومن ذلك ما جاء في السورة نفسها في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَدًا﴾ [الجن: 25] يقول[111]: «... والجملة المعلقة بالاستفهام في محل نصب سدت مسد مفعولي أدري».

108- إعراب القرآن الكريم 90/8.

109- انظر الإنصاف 83/1، وشرح ابن عقيل 157/2.

110- إعراب القرآن الكريم 94/8.

111- المصدر نفسه 102/8-303.

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ﴾ [الحاقة: 26] يقول[112]: «... وما اسم استفهام في محل رفع مبتدأ وحسابيه خبر والهاء للسكت والجملة سدت مسد مفعولي أدري المعلق عن العمل بالاستفهام».

44. في قوله تعالى: ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنًا﴾ [المدثر: 31] يقول[113]: «ويزداد عطف على ليستيقن، والذين فاعل، وجملة آمنوا صلة، وإيمانا مفعول به ثان ...». ذكر المؤلف أن ﴿إِيمَٰنًا﴾ مفعول ثان، ولم يذكر المفعول الأول ولا مفعول أول في هذا التركيب، أما ﴿إِيمَٰنًا﴾ فيعرب تمييزاً محولاً عن فاعل، لأنَّ المعنى (ويزداد إيمان الذين آمنوا) وقد جاء إعراب المؤلف موافقاً لما ذكرنا في مثل هذا التركيب وذلك في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱزْدَادُواْ كُفْرًا﴾ [آل عمران: 90] حيث قال[114]: «وازدادوا فعل ماض، والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل، وكفراً تمييز محول عن الفاعل، أي، ازداد كفرهم».

وفي قوله تعالى: ﴿أَنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ ۚ إِنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓاْ إِثْمًا ۚ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [آل عمران: 178] حيث قال[115]: «واللام للتعليل، ويزدادوا فعل مضارع منصوب بأنْ مضمرة بعد لام التعليل، والواو فاعل، وإثما تمييزه».

45. في قوله تعالى: ﴿تَرْهَقُهَا قَتَرَةٌ﴾ [عبس: 41] يقول المؤلف[116]: «وترهقها فعل مضارع ومفعول به مقدم، وقترة مبتدأ مؤخر» وهذا -في ظني- سهو أو سبق قلم من المؤلف، حيث إنَّ قترة فاعل لا مبتدأ.

46. في قوله تعالى: ﴿فِى جَنَّةٍ عَالِيَةٍ﴾ [الغاشية: 10] يقول[117]: «في جنة خبر ثان لوجوه، وعالية نعت لـ (وجوه)»، والصواب أنَّ ﴿عَالِيَةٍ﴾ نعت لـ﴿جَنَّةٍ﴾ وليس نعتاً لوجوه والعلامة الإعرابية وهي الكسرة علامة الجر تؤكد ذلك حيث إنَّ ﴿جَنَّةٍ﴾ مجرور وهو الموصوف، والصفة تتبع الموصوف، أما (وجوه) فهو مرفوع على

112- إعراب القرآن الكريم 56/8.
113- المصدر نفسه 130/8.
114- المصدر نفسه 482/1.
115- المصدر نفسه 482/1.
116- المصدر نفسه 228/8.
117- المصدر نفسه 8/ 295.

الابتداء فلا يكون المجرور ﴿عَالِيَةٍ﴾ نعتاً للمرفوع (وجوه) ومما يؤكد ذلك[118] أنَّ المؤلف يقول بعد ذلك: «وجملة لا تسمع ... صفة ثانية» وفي قوله تعالى: ﴿فِيهَا عَيْنٌ جَارِيَةٌ﴾ [الغاشية: 12][119] يقول: «والجملة نعت ثالث لجنة» وفي قوله تعالى: ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ﴾ [الغاشية: 13][120] يقول: «الجملة صفة رابعة لجنة» وبذلك يتضح أنَّ قوله في إعراب ﴿عَالِيَةٍ﴾ أنه نعت لوجوه سهو يؤكده صحة ما تلاه من تحديد للمواقع الإعرابية للآيات التالية للآية موضع النقاش.

47. في قوله تعالى: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى﴾ [الليل: 17] يقول[121]: «الواو عاطفة والسين حرف استقبال جيء به للتأكيد ويجنبها فعل مرفوع، ومفعول به، والأتقى فاعل» والصواب أنَّ ﴿ٱلْأَتْقَى﴾ نائب فاعل لا فاعل، لأنَّ الفعل (سيجنبها) مبني للمجهول، وهو سهو أو سبق قلم من المؤلف -رحمه الله-.

تلك هي الملاحظات التي وقعت عليها يدي خلال اطلاعي على هذا المصنف الجليل، وهي كما ذكرت في المقدمة ليست حصراً لما قد يكون في الكتاب من ملاحظات، كما أنه ليس المقصود من رصدها التقليل من شأن هذا العمل المأجور -إن شاء الله- أو من شأن صاحبه -غفر الله له- وجعل الله عمله في ميزان حسناته، وإنما المقصود الإسهام في خدمة القرآن الكريم واكتمال الفائدة من هذا العمل الجليل -إن شاء الله-.

118- إعراب القرآن الكريم 295/8.

119- انظر المصدر نفسه.

120- انظر المصدر نفسه.

121- المصدر نفسه 8/ 336.

المراجع

1. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، تأليف محمد بن محمد بن المختار الشنقيطي المتوفى سنة 1393هـ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1415هـ 1995م.
2. إعراب القرآن الكريم وبيانه، تأليف الأستاذ محيي الدين الدرويش، دار اليمامة لطباعة والنشر، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق وبيروت ط7، 1420هـ - 1999م.
3. الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري النحوي ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف محمد محيي الدين بن عبد الحميد، ط4، دار إحياء التراث العربي، المكتبة التجارية، القاهرة، مصر، 1380هـ - 1961م.
4. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تصنيف جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، ت761هـ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1412هـ - 1992م.
5. البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي ت654، 754هـ، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1412هـ - 1992م.
6. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة، عبد الفتاح القاضي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، د. ت.
7. التبيان في إعراب القرآن، تأليف أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ت616 هـ تحقيق علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، مصر.
8. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية، البابي الحلبي، الجمالية، القاهرة.
9. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، ط2، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1405هـ 1985م.
10. شرح التسهيل لابن مالك 600-672 هـ تحقيق د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط1، الجيزة، مصر، 1410هـ - 1990م.
11. شرح الكافية الشافية لابن مالك، حققه وقدم له د. عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.
12. شرح المفصل، تأليف الشيخ موفق الدين بن يعيش النحوي ت 643هـ عالم

الكتب، بيروت، لبنان.
13. الكتاب لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط1، دار الجيل، بيروت، لبنان.
14. الكشاف، تأليف أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوازمي، شرحه ضبطه وراجعه يوسف لحمادي، مكتبة مصر، الفجالة، القاهرة.
15. المتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري ت616هـ دراسة وتحقيق د. عبد الحميد حمد الزوي، ط1، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، 1994م.
16. 16، مغني اللبيب لجمال الدين بن هشام الأنصاري، حققه وعلقه عليه د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، ط5، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1979م.
17. النحو الوافي، عباس حسن، ط12، دار المعارف، مصر، د. ت.
18. همع الهوامع شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت 911هـ عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني، ط1، الخانجي الكتبي وشركاه بمصر، 1327هـ.